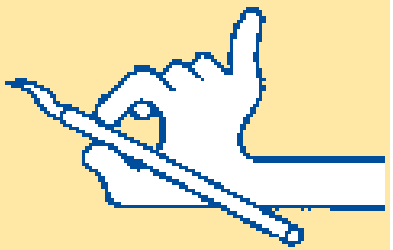
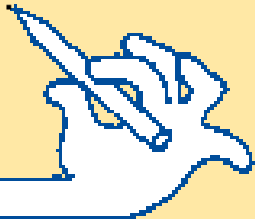


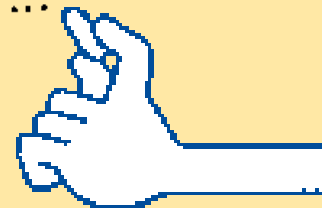
人人生而自由,在尊严和权利上一律...



ALL HUMAN
BEINGS ARE
BORN FREE
AND...

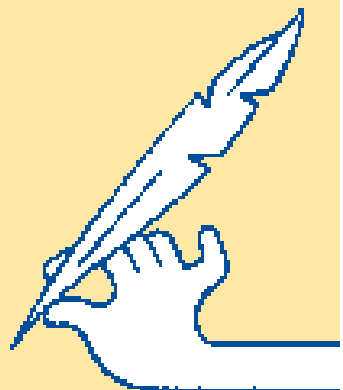


Все люди рождаются
свободными и...



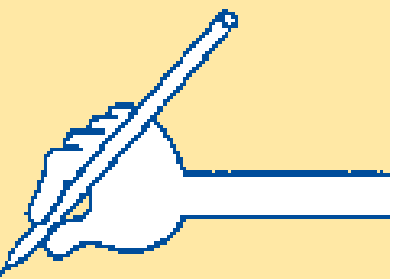
دليل البرلمانين إلى حقوق الإنسان

*Tous les êtres humains
naissent libres et...*



يولد جميع الناس أحرارًا...

Todos los seres humanos
nacen libres e...



رقم ٨ - ٢٠٠٥



الاتحاد البرلماني الدولي



مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

دليل البرلمانيين إلى حقوق الإنسان

بني آدم أعضاي يكديکرنند
جو عضوي بدرد آورد روزگار
تو کز محنت ديکران بي غمي
که در آفرينش زيک گوهرنند
دگر عضوها را نماند قرار
نشايد که نامت نهند آدمي

أبناء آدم كأعضاء الجسد الواحد

يتقاسمون جوهر الحياة

إذا تألم عضو ظل الجسد كله سهرانا

فكيف لك يا من لا تشعر بآلام البشر

أن تستحق أن تسمى إنسانا

السعدي - غولستان (بستان الورد، ١٢٥٨)

المؤلف:

كتب هذا الدليل السيد مانفريد نواك، مدير معهد لودفينغ بولتسمان لحقوق الإنسان في جامعة فيينا والمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بمسألة التعذيب، بمساهمات من السيد جيروين كلوك (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان) والسيدة إنغبورغ شوارتس (الاتحاد البرلماني الدولي).

ووردت تعليقات من:

الاتحاد البرلماني الدولي: أعضاء لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين: السيدة آن كلايد (المملكة المتحدة) والسيد خوان بابلو لاتليه (شيلي) والسيد مهامان عثمان (النيجر) والسيدة فيرونكا نيدفيدوفا (الجمهورية التشيكية) والسيد ماهيندا سماراسينغ (سري لانكا)؛ ومن موظفي الاتحاد: السيد أندرس ب. جونسن والسيد روجيه ويزينغا.

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان: السيد زديزلاف كدزيه والسيدة جين كونورز والسيد ماركوس شميت والسيد جوليان بيرغز.

النسخة الأصلية: بالإنكليزية:

تصميم الغلاف: Cover design by Aloys Robellaz, les Studios Lolos, Carouge, Switzerland (سويسرا).

ب

تمهيد

سيطرت حقوق الإنسان على كثير من الخطاب السياسي منذ الحرب العالمية الثانية. وفي حين أن الكفاح لتحقيق الحرية من القمع والبؤس قديم قدم البشرية نفسها فقد كانت الإهانات الكبيرة للكرامة البشرية التي ارتكبت أثناء تلك الحرب وكذلك ضرورة منع تكرار هذه الفظائع في المستقبل هما ما وضع الإنسان مرة أخرى في مركز الاهتمام وأدى إلى تقنين حقوق الإنسان والحريات الأساسية على الصعيد الدولي. فالمادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة تعلن أن أحد مقاصد المنظمة يتمثل في «تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك إطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء».

وكان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٤٨، هو الخطوة الأولى لإحراز هذا الهدف. ويعتبر هذا الإعلان بمثابة التفسير الحجة لمصطلح «حقوق الإنسان» الوارد في ميثاق الأمم المتحدة. ويشكل الإعلان العالمي مقترناً بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اللذين اعتمدا في ١٩٦٦ ما أصبح يعرف الآن باسم الشريعة الدولية لحقوق الإنسان. ومنذ عام ١٩٤٨ تم بالفعل تقنين حقوق الإنسان والحريات الأساسية في مئات من الصكوك العالمية والإقليمية الملزمة وغير الملزمة التي تمس كل جانب تقريباً من جوانب حياة البشر وتغطي نطاقاً واسعاً من الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهكذا فإن تقنين حقوق الإنسان قد اكتمل إلى حد بعيد. وكما قال الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان مؤخراً، يتمثل التحدي الأكبر في عالم اليوم في تنفيذ المعايير التي سبق اعتمادها.

وفي السنوات الماضية تزايد توجيه الاهتمام إلى البرلمان بوصفه مؤسسة الدولة التي يمارس الناس من خلالها حقهم المكرس في المادة ٢١ من الإعلان العالمي في المشاركة في تسيير الشؤون العامة لبلدهم. وبالفعل إذا كان المراد هو أن تصبح حقوق الإنسان حقيقة واقعة لكل شخص فإنه يجب على البرلمانات أن تؤدي دورها بالكامل وأن تمارس لتحقيق هذه الغاية السلطات المحددة التي تملكها وهي سلطات التشريع واعتماد الميزانيات والإشراف على الحكومة.

ويسعى الاتحاد البرلماني الدولي، بوصفه منظمة تشاطر الأمم المتحدة اهتمامها بحقوق الإنسان، إلى تعزيز دور البرلمانات بوصفها حارساً لحقوق الإنسان. وقد أوضحت الأنشطة التي أضطلع بها طوال

ج



السنوات لتحقيق هذه الغاية أن أعضاء البرلمان لا يعلمون في أغلب الأحيان الكثير عن الإطار الدولي القانوني لحقوق الإنسان أو الالتزامات التي دخلت فيها بلدانهم بتوقيعها على معاهدات حقوق الإنسان أو مختلف الهيئات والآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان التي تقوم برصد تنفيذ هذه الحقوق.

وبالفعل يستطيع أعضاء البرلمانات أن يفعلوا الكثير تأييداً لحقوق الإنسان. ومن هنا نشأ اقتراح يقضي بأن يقوم الاتحاد البرلماني الدولي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وهي هيئة الأمم المتحدة المفوضة بالتحديد لتعزيز وحماية التمتع الفعال بجميع الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بنشر دليل يتضمن معلومات أساسية عن حقوق الإنسان والنظم الدولية والإقليمية الموضوعة لتعزيز وحماية هذه الحقوق.

وقد عُهد بمهمة وضع هذا الدليل إلى خبير ذائع الصيت في ميدان حقوق الإنسان وهو السيد مانفريد نوواك الذي يشغل حالياً منصب المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بمسألة التعذيب. وفي قيامه بهذه المهمة استفاد من مدخلات وإرشادات من لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين التابعة للاتحاد البرلماني الدولي وموظفي مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والاتحاد البرلماني الدولي.

وليس من العسير أن نرى أنه رغم ما أرساه المجتمع الدولي من قواعد حقوق الإنسان ومعاييرها ومبادئها فإننا لا نزال بعيدين عن الوصول إلى عالم «متحرر من الخوف والحاجة» الذي تطلع إليه مؤسسو الأمم المتحدة. ولذلك فإن أمل المنظمين أن يكون هذا الدليل أداة كبرى للبرلمانيين في أنحاء العالم لقياس أنشطتهم التشريعية والإشرافية والتمثيلية على التزامات حقوق الإنسان التي دخلت فيها بلدانهم وأن يساعدهم على أداء دورهم الهام المتمثل في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في بلدانهم وفي أنحاء العالم.

أندرس ب. يونسون
الأمين العام
للاتحاد البرلماني الدولي

لويز أربور
مفوضة الأمم المتحدة
السامية لحقوق الإنسان





ماذا يتضمن هذا الدليل؟

- يقدم الجزء الأول نظرة إجمالية عن المبادئ العامة التي تحكم قانون حقوق الإنسان والالتزامات التي دخلت فيها الدول بموجب قانون حقوق الإنسان الدولي. ويعرض هذا الجزء الإطار القانوني الدولي والإقليمي في مجال حقوق الإنسان ويشرح طريقة عمل مختلف هيئات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، بما فيها الهيئات التي تقوم برصد تنفيذ معاهدات حقوق الإنسان الكبرى.
- وفي الجزء الثاني ينصب الفصل ١١ على العمل البرلماني لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. ويعطي أمثلة ملموسة لما يمكن أن تقوم به البرلمانات وأعضاؤها في هذا المجال. وتتضمن نصوص إطارية بعنوان «ماذا تستطيع أن تفعل» قائمة بنود مرجعية لهذا العمل.
- ويهدف الفصلان ١٢ و١٣ إلى وصف المحتوى الأساسي لكل حق يكفله الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ويوجب عن أسئلة من قبيل «ماذا يعني الحق في محاكمة عادلة؟» أو «ما هي طبيعة الحق في مستوى معيشي كاف؟». وتقتصر المعالجة الواردة في هذين الفصلين على الحقوق الأساسية التي تم تفصيلها في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ولا يشتملان على الحق في الملكية.

